

"تأثير البنية السياسية والعسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب"

إعداد الباحث:

بهاء حسن حلال

جامعة بيروت العربية



ملخص الدراسة:

شهد عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958–1964) مرحلة انتقالية في التاريخ اللبناني، حيث سعى إلى بناء دولة مؤسسات قوية ومتوازنة. اعتمد شهاب على الجيش كقوة ضامنة للاستقرار الداخلي، مع المحافظة على حياده النسبي تجاه الانقسامات الطائفية. ساهمت هذه السياسة في تعزيز الأمن وإعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية. كما أسس شهاب أجهزة رقابية وإدارية متطورة عُرفت بـ “الشهابية”، هدفت إلى مكافحة الفساد وتنظيم الحياة السياسية. ومع ذلك، أدت البنية الطائفية والسياسية اللبنانية إلى الحد من فعالية هذه الإصلاحات. اعتمد شهاب على التوازن بين القوى الداخلية والضغط الإقليمي والدولي للحفاظ على وحدة الدولة. تركت تجربته بصمة عميقة في الحياة السياسية اللبنانية، إذ مثلت نموذجاً للجمع بين القوة العسكرية والإصلاح السياسي. لكن إرثه ظل مثيراً للجدل بين من يراه مؤسس الدولة الحديثة ومن يعتبره سبباً في تعميق النفوذ الأمني. شكّل تداخله بين السياسة والجيش تجربة فريدة انعكست على الاستقرار والهوية الوطنية في لبنان.

الكلمات المفتاحية

البنية السياسية – الجيش – الإصلاح السياسي – الطائفية – الدولة الحديثة.

“The Impact of Political and Military Structures on Domestic Politics in the Era of President Fouad Chehab”

Abstract

The era of President Fouad Chehab (1958–1964) marked a transitional phase in Lebanese history, as he sought to build strong and balanced state institutions. Chehab relied on the army as a stabilizing force, maintaining its relative neutrality toward sectarian divisions. This policy helped enhance security and restore trust in official institutions. He also established advanced administrative and oversight bodies, known as “Chehabism,” aimed at combating corruption and organizing political life. However, Lebanon’s sectarian and political structure limited the effectiveness of these reforms. Chehab relied on balancing internal forces with regional and international pressures to preserve state unity. His experience left a deep mark on Lebanese political life, representing a model that combined military strength with political reform. Yet, his legacy remains controversial, seen by some as the foundation of the modern state and by others as the root of expanded security influence. The overlap between politics and the military created a unique experiment that shaped Lebanon’s stability and national identity.

Keywords

Political Structure – Army - Political Reform – Sectarianism - Modern State.

المقدمة:

تأثير البنية السياسية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب فقد شهد عهد فؤاد شهاب (1958-1964) محاولات جادة لإرساء دولة المؤسسات وتعزيز الإدارة العامة، إلا أن البنية السياسية الطائفية اللبنانية شكلت عائقاً أمام تطبيق سياسات إصلاحية شاملة. فقد كانت التركيبة السياسية المعقدة، المبنية على المحاصصة الطائفية والتوازنات الدقيقة بين الزعامات المحلية، تحد من قدرة الرئيس على تنفيذ قرارات مركزية دون مراعاة التحالفات الطائفية والسياسية. رغم جهوده لتعزيز دور الدولة وتحديثها من خلال مشاريع إنمائية ومؤسسات رقابية، مثل مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، اصطدم شهاب بمعارضة من النخب التقليدية التي رأت في إصلاحاته تهديداً لنفوذها.

تأثير البنية العسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب جاء فؤاد شهاب إلى الحكم بدعم من الجيش بعد أزمة 1958، ما منح المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار السياسي وتنشيط الشرعية. وبصفته قائداً سابقاً للجيش، اعتمد شهاب على البنية العسكرية كأداة لضبط الأمن وتحييد الصراعات الطائفية، إلى جانب دعم تنفيذ السياسات التنموية. لم يسع شهاب إلى عسكرة الحكم، بل استند إلى الجيش كضامن للاستقرار ومساند للمؤسسات المدنية، وهو ما ساهم في تعزيز هيبة الدولة. ومع ذلك، أثار هذا الدور قلق بعض القوى السياسية التي خشيت من تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

أهمية الموضوع:

يكتسب الموضوع أهميته من كونه يتناول مرحلة محورية في التاريخ السياسي اللبناني، حيث شكّلت ولاية الرئيس فؤاد شهاب محطة أساسية في بناء الدولة اللبنانية الحديثة ومؤسساتها. وقد تميزت هذه الفترة بتفاعل معقد بين البنية السياسية التقليدية والطموحات الإصلاحية “الشهابية”، إلى جانب دور بارز للمؤسسة العسكرية في ضبط الأمن والاستقرار بعد أزمة 1958. تساعد دراسة هذه المرحلة على فهم جذور الأزمات السياسية الحالية، وتُبرز العلاقة بين هياكل السلطة وتوجهات الدولة.

أهداف الموضوع:

تكمن أهداف الموضوع حول تحليل طبيعة البنية السياسية اللبنانية خلال عهد فؤاد شهاب ومدى تأثيرها في صياغة السياسات الداخلية. وتبيان دور المؤسسة العسكرية كأداة دعم للنظام السياسي وضمان للاستقرار الأمني. وتسليط الضوء على مشروع الدولة الشهابية وعلاقته بالنخب السياسية والطائفية. وفهم التحديات التي واجهها فؤاد شهاب في تحقيق الإصلاحات ضمن البنية السياسية الطائفية المتجذرة. واستخلاص دروس من التجربة الشهابية لإمكانية إعادة بناء الدولة في لبنان.

إشكالية الموضوع:

كيف أثّرت البنيتان السياسية والعسكرية في توجيه وصياغة السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب؟

يتفرع من الإشكالية سؤالين نوردتهما على الشكل الآتي:

1. ما هو تأثير البنية السياسية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب؟
2. ما هو تأثير البنية العسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب؟

المنهجية المتبعة

للإجابة عن الاشكالية سنستخدم المنهج التاريخي: لتتبع تطورات السياسة اللبنانية قبل وخلال عهد فؤاد شهاب، مع التركيز على أزمة 1958 وما تبعها. والمنهج التحليلي: لتحليل السياسات الشهابية ومواقف الأطراف السياسية والعسكرية منها. والمنهج الوصفي: لوصف البنية السياسية والطائفية والمؤسساتية خلال الفترة المدروسة.

هيكلية الموضوع

للقوف على تأثير البنية السياسية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، سنتناول في المطلب الاول تأثير البنية السياسية والعسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، ونتطرق في المطلب الثاني الى تأثير البنية العسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

المطلب الاول

تأثير البنية السياسية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب

أثرت كل من البنية السياسية والبنية العسكرية على توجهات الحكم الداخلي والإصلاحات خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ لبنان تميزت الحقبة الشهابية (1958-1964) بمرحلة دقيقة من تاريخ لبنان الحديث، حيث حاول الرئيس فؤاد شهاب إدخال إصلاحات جوهرية على الدولة اللبنانية، لكنها اصطدمت ببنية سياسية معقدة ومتجذرة في النظام الطائفي. لفهم مدى تأثير هذه البنية على سياسته الداخلية، لا بد من تحليل السياقين السياسي والدستوري الذين أحاطا بعهد.

أولاً: الطائفية السياسية كعائق بنيوي للإصلاح

تشكل النظام السياسي اللبناني في صيغته الحديثة مع الاستقلال عام 1943، من خلال ما عُرف بالميثاق الوطني، وهو اتفاق غير مكتوب بين الزعامات المارونية والإسلامية آنذاك، قام على مبدأ تقاسم السلطة بين الطوائف. هذا الاتفاق لم يُبنَ على أسس المواطنة أو الكفاءة، بل على الانتماء الديني والمذهبي، بحيث تُوزَّع المواقع السياسية الأساسية على الطوائف الكبرى: رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية، رئيس الحكومة من الطائفة السنية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية. في بدايته، كان هذا التقاسم يُنظر إليه كوسيلة لتثبيت السلم الأهلي، لكنّه سرعان ما تحول إلى نظام محاصصة ثابت، جعل من الطائفية السياسية بنية حاكمة للدولة بدل أن تكون حالة انتقالية نحو المواطنة المتساوية.⁽¹⁾

مع مرور الوقت، رسخ هذا النظام عقلية الانتماء الطائفي في مؤسسات الدولة والمجتمع، وأصبح أي تعديل أو إصلاح يُفسَّر على أنه تهديد لتوازن دقيق بين الطوائف، مما عطّل إمكانية اتخاذ قرارات إصلاحية جذرية. فالمؤسسات باتت محكومة بشبكة من الولاءات

¹ - نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار، بيروت 2008، ص 503 وما بعدها.

الطائفية، وأي مشروع تحديثي يُقابل بشبه إجماع ضمني من القوى السياسية التقليدية الراضية له، تحت ذريعة الحفاظ على التوازن الطائفي. وبذلك، باتت الدولة خاضعة لاعتبارات طائفية تتغلب على المعايير الإدارية أو القانونية. (2)

حين تولّى فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية عام 1958، عقب أزمة سياسية وأمنية حادة، وجد نفسه وجهاً لوجه أمام هذا النظام السياسي المتشابك، الذي قيّد هامش حركته بشكل كبير. فرغم موقعه كرئيس جمهورية، لم يكن يملك السلطة الكافية لفرض رؤيته الإصلاحية دون العودة إلى زعماء الطوائف الذين يمثلون فعلياً القوى الحقيقية التي تحكم الأرض. هؤلاء الزعماء، وعلى رأسهم كميل شمعون، وبيار الجميل، وكمال جنبلاط، كانوا لا يمثلون فقط طوائفهم سياسياً، بل كانوا جزءاً من طبقة اجتماعية واقتصادية تملك أدوات النفوذ في الإدارة، الاقتصاد، وحتى في الشارع، ما جعل مشروع الدولة المركزية الذي طرحه شهاب يبدو وكأنه يهدد مصالحهم المباشرة. من هنا، لم تُواجه إصلاحات شهاب بالرفض فقط لأنها تُحدث تغييراً إدارياً أو اقتصادياً، بل لأنها كانت تُعسّر على أنها محاولة لنقل السلطة من أيدي الزعامات التقليدية إلى مؤسسات الدولة. وهو ما اعتبره خصومه تهديداً لامتيازاتهم، وخروجاً عن "التوازن" الذي قام عليه النظام اللبناني منذ ولادته. لقد أدرك شهاب أن الدولة في لبنان لا تُبنى فقط بالقوانين والمؤسسات، بل لا بد لها أن تخوض صراعاً حقيقياً مع نظام طائفي راسخ، يُفرغ السلطة من معناها المؤسساتي، ويعيدها إلى منطق الزعامة والتقسام. (3)

في المحصلة، كانت تجربة شهاب واحدة من أبرز المحاولات لكسر هذا النمط، لكنها أيضاً كشفت أن البنية الطائفية ليست مجرد تقاسم للمناصب، بل هي منظومة مصالح راسخة تجعل من الإصلاح تحدياً دائماً، ومجرد التفكير في بناء دولة مدنية فعالة يبدو وكأنه عمل شبه انقلابي في وجه بنية سياسية واجتماعية متجذرة.

ثانياً: النهج الشهابي ومشروع بناء الدولة

بعد أن تسلّم فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية في أعقاب أزمة 1958، لم يستسلم لواقع النظام السياسي الطائفي الذي قيّد قدرات الدولة على الفعل، بل بادر إلى إطلاق مشروع إصلاحي طموح يهدف إلى إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة، وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في إدارة الشأن العام. هذا التوجه الإصلاحي، الذي حمل اسم "النهج الشهابي"، لم يكن مجرد تعديل إداري أو تحسين شكلي في أداء الدولة، بل كان محاولة جادة لبناء لبنان جديد، لا تهيمن عليه الطوائف والزعماء السياسي، بل تسوده مؤسسات تعتمد على الكفاءة، القانون، والمساءلة. في قلب هذا المشروع، سعى شهاب إلى تحييد الإدارة العامة عن نفوذ الزعامات الطائفية، التي طالما استخدمت التعيينات والوظائف كوسيلة لإرضاء الأتباع وتعزيز سلطتها في مناطق نفوذها. ولهذا الغرض، أسس عدداً من الهيئات الرقابية والتنظيمية التي لم يكن لها وجود فعال في الدولة اللبنانية من قبل، أو كانت ضعيفة ومُفرغة من مضمونها. فكان أولها "مجلس الخدمة المدنية"، الذي أُنيط به دور

² - احمد ناصوري، التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق - سوريا، العدد 2، 2017، ص 265.

³ - عبد الكريم حسن الخليل، الطريق إلى الشهابية جديدة مفتوحة... ومزيدة، منشورات دار سائر المشرق، بيروت 2021، ص 33 وما بعدها،

تنظيم التوظيف في الإدارات العامة على أساس الجدارة، لا الانتماء الطائفي أو المحسوبيات السياسية، مما مثّل تهديداً مباشراً لنمط الزبائنية السائد. (4)

إلى جانب ذلك، أنشأ "التفتيش المركزي"، وهو جهاز يُعنى بمراقبة أداء موظفي الدولة، والتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، بعيداً عن التدخلات السياسية. كما أعاد تفعيل دور "ديوان المحاسبة"، المؤسسة الرقابية الأعلى في مجال المالية العامة، لضمان صرف المال العام بشفافية، ومراقبة الصفقات والعقود، التي كانت في السابق تتم غالباً بعيداً عن الأطر القانونية، ووفقاً لمصالح خاصة أو طائفية. هذه المؤسسات، لأول مرة في تاريخ لبنان، مثّلت أدوات حقيقية بيد الدولة لمراقبة الأداء العام، وإعادة تنظيم العلاقة بين المواطن والإدارة، على قاعدة الحقوق والواجبات، لا الولاء والانتماء. ولكن هذا المشروع واجه مقاومة عنيفة من الطبقة السياسية التقليدية، التي رأت في هذه التحولات تهديداً مباشراً لنفوذها المتجذر، خاصة وأن تلك الطبقة اعتادت التعامل مع الدولة باعتبارها مساحة تقاسم لا مجال منافسة. (5)

ومع تصاعد الدور التقني للمؤسسات، بدأ خصوم شهاب يتهمونه بأنه يسعى إلى إحلال "حكم بيروقراطي مركزي" مكان "النظام التوافقي الطائفي"، معتبرين أن ذلك يمسّ جوهر التوازن اللبناني القائم على المحاصصة. وقد أثار هذا الاتهام مخاوف شرائح واسعة، خاصة ضمن القوى الطائفية التي رأت في الإصلاح محاولة لسحب السلطة من الزعماء التقليديين وتمريضها إلى بيروقراطية لا تمثل "الواقع الطائفي" للبلاد. وهكذا، وجد شهاب نفسه في موقع دقيق: من جهة، كان يسعى إلى بناء دولة حديثة فاعلة ومنظمة، ومن جهة أخرى، كان متّهماً بالسعي إلى مركزة الحكم وإلغاء خصوصية النظام اللبناني، رغم أنه لم يسعَ إلى المسّ بالتوازن الطائفي الدستوري، بل أراد فقط تطوير آليات الحكم وجعلها أكثر فعالية وعدالة. (6)

شكّل النهج الشهابي محاولة جريئة للانتقال من دولة الطائفة إلى دولة القانون، لكنه اصطدم بقوة ببنية سياسية واجتماعية ترى في الإصلاح تهديداً مباشراً لسلطتها. وبين الطموح والواقع، نجح شهاب في بناء بعض المؤسسات التي بقيت فاعلة حتى ما بعد عهده، لكنه لم ينجح في كسر حلقة النفوذ الطائفي، التي ظلّت تطوّق كل مشروع إصلاحية لاحق، وتحول دون تطور الدولة اللبنانية نحو نموذج عصري حقيقي.

ثالثاً: عزلته السياسية ومحاولات الحد من الزبائنية

تميّز الرئيس فؤاد شهاب عن سائر رجال السياسة في لبنان خلال منتصف القرن العشرين بأنه لم يكن جزءاً من الطبقة التقليدية القائمة على التحالفات الطائفية والصفقات السياسية. كان ضابطاً محترفاً، أت من المؤسسة العسكرية، يحمل رؤية إصلاحية مبنية على ضرورة تحديث الدولة اللبنانية وتخليصها من آليات الحكم القائمة على الزبائنية، أي شبكات المحسوبيات والمصالح الخاصة المرتبطة بالزعامات

4 - انطوان مراد، فؤاد شهاب: ثورة في الإدارة وتوازن في الحكم وانقلاب على الانقلاب -2، <https://www.lebanese-2/fouad-chehab-04/12/2019forces.com/>, تاريخ الزيارة 2025\3\13.

5 - ندى حسن فياض، الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان، منتدى المعارف، بيروت 2011، ص 206 وما بعدها.

6 - بشارة مرهج، المسيرة الشهابية: نجاحات لم تكتمل، <https://www.al-akhbar.com/Opinion/>, 348315، تاريخ الزيارة 2025\3\14.

الطائفية. ومنذ وصوله إلى الرئاسة، اتخذ موقفاً واضحاً بالنأي بنفسه عن تلك الشبكات، رافضاً أن يكون جزءاً من لعبة تقاسم المنافع، التي كانت القاعدة شبه الثابتة للحكم اللبناني منذ الاستقلال.

فؤاد شهاب لم يسع إلى إرضاء الزعماء المحليين أو إلى إقامة تحالفات انتخابية معهم، بل حافظ على مسافة واضحة بينهم وبينه، إدراكاً منه أن أي تحالف من هذا النوع يعني عملياً التخلي عن مشروع بناء دولة محايدة وعادلة. فبالنسبة له، كان جوهر الإصلاح يكمن في إنهاء هيمنة الزعامات الطائفية على مؤسسات الدولة، وتكريس مبدأ الكفاءة والحياد الإداري في التوظيف واتخاذ القرار. ولهذا السبب، واجه بشجاعة تدخل رجال الدين وبعض المرجعيات الدينية التي كانت تطالب بحصص أو تفرض أسماء في التعيينات، ورفض الخضوع لتلك الضغوط، معتبراً أن بناء دولة حديثة لا يمكن أن يتم إذا بقيت الطوائف والمذاهب تتقاسم السلطة كما لو كانت غنيمة، أو تتدخل في عمل مؤسسات الدولة باسم "حقوقها". غير أن هذا الموقف الاستقلالي النزيه، على الرغم من صفائه السياسي، جعله عرضة للعزلة. فقد نُظر إليه في أوساط كثيرة على أنه "رئيس فوق الجميع"، لا يتحالف مع أحد، ولا يمنح الامتيازات لأحد، وهو ما حرّمه من الغطاء السياسي التقليدي الذي تحتاجه أي سلطة تنفيذية للاستمرار في بلد معقّد كلبنان. بدا شهاب وكأنه خارج اللعبة السياسية، لا يساوم، ولا يهادن، مما جعله في مواجهة دائمة مع الأحزاب التقليدية والصحافة المرتبطة بها، والتي شنت عليه حملات إعلامية متواصلة، تتهمه بالنقرد بالحكم، وبتهميش "الممثلين الحقيقيين للشعب".⁽⁷⁾

هذه العزلة لم تكن فقط سياسية، بل اجتماعية أيضاً. فقد واجه شهاب مشكلة أعمق تتعلق بطبيعة النظام السياسي اللبناني نفسه، وهي مسألة "تمثيل الدولة": من هو الممثل الشرعي والفعلي للدولة؟ هل هم السياسيون المنتخبون، حتى وإن ارتكزوا على قواعد طائفية ومحاصصاتية؟ أم هو الرئيس الذي يريد تفعيل الدولة من خلال الإدارة والكفاءة والمؤسسات؟ لقد مثّلت هذه الإشكالية معضلة بنيوية في النظام اللبناني، الذي يقوم دستورياً على فصل السلطات، لكنه في الممارسة يضعف السلطة التنفيذية لصالح الزعامات الطائفية، ويُقيي الدولة رهينة توازنات هشّة لا تسمح بإصلاح عميق.

في هذا السياق، لم يكن فؤاد شهاب مجرد رئيس إصلاحي، بل كان ظاهرة سياسية حاولت أن تنتقل بلبنان من منطق الزعامة الطائفية إلى منطق الدولة المحايدة والمؤسساتية. إلا أن هذه المحاولة، برغم ما حققته من إنجازات، بقيت محاصرة، لأن البيئة السياسية والاجتماعية لم تكن مهيأة لتقبل رئيس لا يوزّع المكاسب، ولا يهادن المرجعيات الطائفية، ولا يُدخل رجال الدين في شؤون الإدارة. في النتيجة، تحوّلت مبادئ النزاهة والاستقلالية والابتعاد عن الزبائنية، التي كانت في صلب النهج الشهابي، إلى عوامل عزلة سياسية حقيقية. فبين رئيس يحاول فرض عقلانية الدولة، وطبقة سياسية تريد الحفاظ على منطق الزعامة، بقي لبنان عالماً في منطقة رمادية، عاجزاً عن الحسم بين نموذجين متناقضين: دولة المؤسسات الحديثة، أم دولة الزعامات الطائفية التقليدية.⁽⁸⁾

رابعاً: إصلاحات اصطدمت بالتركيبة الطائفية

يشكّل عهد فؤاد شهاب لحظة مفصلية في التاريخ السياسي اللبناني، حيث حاول هذا الرئيس، بخلفيته العسكرية وفكره الإداري، أن يقود مشروعاً إصلاحياً واسع النطاق لبناء دولة حديثة، فاعلة، وعادلة. إلا أن هذا المشروع، رغم جدّيته وعمقه، اصطدم بجدار صلب من البنية السياسية الطائفية، التي لم تكن قابلة للتحوّل من الداخل، إلا من خلال تغيير جذري في طبيعتها وهويتها المؤسسية. كان شهاب

⁷ - غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2014، ص 161 وما بعدها.

⁸ - ندى حسن فياض، الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان، مرجع سابق، ص 239.

واعياً تماماً لتعقيدات النظام اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، والذي يجعل من كل قرار إصلاحي – حتى وإن كان تقنياً – موضوعاً سياسياً وطائفيًا بامتياز. فكل مبادرة لتعديل آلية التوظيف أو مراقبة الصرف العام كانت تُفهم في نظر القوى التقليدية على أنها استهداف لطائفة معينة أو تقليص لنفوذ زعيم ما. وهكذا، لم يكن الطريق إلى الإصلاح ممهّداً، بل كان محفوفاً بمقاومة بنيوية، نابعة من نظام يربط السياسة بالهوية الدينية، ويقوم على شبكة معقدة من الزعامات المحلية التي تعتبر الدولة مصدرًا للنفوذ الشخصي، لا كياناً عاماً فوق الجميع.⁽⁹⁾

مشروع شهاب للدولة الحديثة، الذي سُمّي بـ"النهج الشهابي"، حاول أن يُرسّي منطقاً جديداً للحكم، قائماً على الإدارة النزيهة، والرقابة، والمحاسبة، وإعلاء قيمة الكفاءة على حساب الانتماء الطائفي. لقد بنى مؤسسات رقابية وتنموية متقدمة نسبياً في السياق اللبناني، وساهم في تحسين البنية الإدارية للدولة، وفرض معايير واضحة في التوظيف والتخطيط والإنفاق. لكن هذه الإنجازات بقيت، في جوهرها، محصورة داخل الجهاز الإداري، ولم تنجح في اختراق الحقل السياسي الأوسع، الذي ظل خاضعاً للمنطق الطائفي. ومع نهاية عهد شهاب، سرعان ما بدأت معالم التراجع تظهر بوضوح. فالقوى السياسية، التي قاومت إصلاحاته طوال فترة حكمه، استغلت الفراغ السياسي بعد مغادرته لتعيد تثبيت قواعد النظام التقليدي. فعادت المحسوبيات بقوة، واستُعيدت أنماط الزعامة الشخصية، وتراجعت فعالية المؤسسات الرقابية التي أنشأها، إمّا بسبب إفراغها من مضمونها أو تهميش دورها. لم يكن ذلك مجرد انتكاسة إدارية، بل كان دليلاً على أن بنية النظام اللبناني تملك آلية ذاتية لإجهاض الإصلاح من الداخل، ما لم يرافقه تحول جذري في طبيعة النظام نفسه.⁽¹⁰⁾

لذلك، يمكن القول إن فؤاد شهاب كان رئيساً إصلاحياً في نظام غير قابل للإصلاح بالوسائل التقليدية. لقد حاول أن يُدخل منطق الدولة في بيئة تهيمن عليها الطائفة، وأن يرسّخ مفهوم المصلحة العامة في نظام يقوم على المصالح الخاصة، لكنه لم يكن يمتلك الأدوات السياسية أو القاعدة الاجتماعية الكافية لفرض هذا التحول على المدى الطويل. ما أن غاب عن المشهد، حتى عادت البنية السياسية اللبنانية إلى ما كانت عليه، بل ربما ازدادت تشبهاً بمنطق الزعامة، مستفيدة من فشل المشروع الشهابي في كسب معركة التغيير البنيوي.⁽¹¹⁾

في النهاية، ترك شهاب أثراً إدارياً مهماً ما زال يُذكر حتى اليوم، لكنه لم يستطع أن يغيّر المسار العام للنظام السياسي اللبناني، لأن هذا النظام لم يكن يعاني فقط من سوء الإدارة، بل من خلل عميق في البنية ذاتها، خلل يجعل من كل إصلاح تهيئاً، ومن كل محاولة لبناء دولة، خطوة نحو الصدام مع منطق الطوائف الذي يرفض التخلي عن امتيازاته.

⁹ - غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، مرجع سابق، ص 164.

¹⁰ - نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، مرجع سابق، ص 369.

¹¹ - عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975-1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت 2008، ص 92.

المطلب الثاني

تأثير البنية العسكرية على السياسة الداخلية في عهد الرئيس فؤاد شهاب

تميّز عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) بمحاولة نادرة لبناء دولة حديثة في لبنان، تستند إلى المؤسسات، الإدارة الفعالة، والعدالة الاجتماعية. ولأن النظام السياسي الطائفي والنيابي التقليدي كان عاجزاً عن تنفيذ إصلاحات بنوية، اعتمد شهاب على ما عُرف بـ"البنية العسكرية"—أي مؤسسة الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية التابعة لها—كأداة موازية أو رديفة لتنفيذ رؤيته الإصلاحية، وضمان الاستقرار في بلد يمرّ بأزمة هوية وطنية ووحدة داخلية.

أولاً: الخلفية الأمنية والسياسية لوصول شهاب إلى الحكم

في العام 1958، شهد لبنان واحدة من أخطر الأزمات السياسية والأمنية في تاريخه الحديث، والتي كادت تهدد استقرار الدولة وأمنها. هذه الأزمة نشأت من انقسام عميق داخل المجتمع اللبناني بين تيارين متصارعين على الساحة السياسية: من جهة، كان هناك المعسكر الموالي للغرب بقيادة الرئيس كميل شمعون، الذي حاول تجديد ولايته الرئاسية، ما أثار استياءً واسعاً داخل قطاعات من الشعب اللبناني، ومن جهة أخرى، تبلورت قوى قومية وعروبية تتأثر بشكل واضح بالمد الناصري الذي اجتاحت المنطقة في ذلك الوقت، وامتدت تأثيراته إلى لبنان، وخاصة عبر أحزاب مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحركة القوميين العرب، اللذين تبنيًا خطاباً معارضاً للهيمنة الغربية والدعم الأميركي في المنطقة.⁽¹²⁾

هذا الصراع بين الطرفين لم يكن سياسياً فقط، بل تحوّل إلى مواجهات مسلحة، شملت العاصمة بيروت وأجزاء أخرى من البلاد، حيث شهدت شوارعها اشتباكات دامية بين الفصائل المتنازعة. هذا المناخ المتوتر خلق حالة من الانقسام الاجتماعي والسياسي، حيث أصبحت مؤسسات الدولة تواجه صعوبة بالغة في الحفاظ على النظام، بينما ازداد الاستقطاب الطائفي والمذهبي.⁽¹³⁾

في خضم هذه الأزمة، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية بشكل مباشر، إذ أرسلت قوات مشاة البحرية (المارينز) إلى بيروت تحت غطاء حماية السفارات الأميركية وتأمين الاستقرار، مستندةً إلى "مبدأ أيزنهاور" الذي كان يرمي إلى احتواء التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط في سياق الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن التدخل العسكري الأميركي كان محدوداً وموجهاً أساساً لمنع انفجار الأزمة وتدهور الوضع الأمني أكثر، إلا أن وجود هذه القوات ساهم بشكل كبير في خلق بيئة مناسبة للحوار والتهذبة بين الأطراف اللبنانية المتنازعة. وسط هذا المناخ السياسي والأمني المتوتر، تبلورت الحاجة إلى شخصية جامعة قادرة على تجاوز الانقسامات الحادة وتهذبة النفوس. وكان فؤاد شهاب، القائد العسكري السابق ورئيس أركان الجيش اللبناني، الشخصية الأبرز التي استُقبلت كحل وسط مقبول من جميع الأطراف، إذ لم يكن مرتبطاً بأي حزب سياسي أو زعامة طائفية، بل كان يُعرف بنزاهته ومهنيته، ونأيه الواضح عن الصراعات السياسية الحزبية والمذهبية.⁽¹⁴⁾

¹² - سامي الخطيب، في عين الحدث خمسة وأربعون عاماً لأجل لبنان، الجزء الأول، ردمك، بيروت 2008، ص 51-52.

¹³ - أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، المنشورات العربية، بيروت 1998، ص 131.

¹⁴ - سامي الخطيب، في عين الحدث خمسة وأربعون عاماً لأجل لبنان، مرجع سابق، ص 49.

اختياره رئيساً للجمهورية لم يكن مجرد قرار سياسي فحسب، بل كان انعكاساً لحاجة البلاد الملحة إلى قيادة قادرة على إعادة الاستقرار إلى مؤسسات الدولة، وضمان وحدة البلاد وسط حالة الانقسام. استطاع شهاب بفضل خلفيته العسكرية وتنظيمه الإداري أن يفرض دور الجيش كمؤسسة تحافظ على الأمن وتمنع انزلاق البلاد إلى حرب أهلية شاملة، وهو ما أتاح له التمهيد لمرحلة جديدة من حكم يعتمد على إصلاحات مؤسساتية تهدف إلى تجاوز التوترات السياسية والاجتماعية. (15)

في المجمل، يُمكن القول إن وصول فؤاد شهاب إلى سدة الرئاسة كان نتيجة حتمية لتداخل عوامل داخلية وخارجية، بين الأزمة السياسية الطائفية الداخلية، والتدخل الإقليمي والدولي في سياق الحرب الباردة، حيث نجح لبنان، بفضل توافق سياسي نسبي، في تجنب الانزلاق الكامل نحو الفوضى، وبدأ مرحلة جديدة تحت قيادة رئيس يتمتع بثقة أطياف واسعة من اللبنانيين.

ثانياً: دور المؤسسة العسكرية في عهد شهاب: من الأمن إلى التنمية
 تُعد خلفية فؤاد شهاب كقائد سابق للجيش اللبناني واحدة من أبرز العوامل التي منحتة قوة استراتيجية فريدة في التعامل مع الأزمة الداخلية التي واجهها لبنان خلال فترة رئاسته. فشهاب لم يكن سياسياً تقليدياً ينتمي إلى زعامة طائفية أو عشائرية، بل كان ضابطاً محترفاً ذا سمعة متينة في المؤسسة العسكرية، وهي مؤسسة تلقى احتراماً واسعاً لدى مختلف الفئات اللبنانية، بغض النظر عن انتماءاتها الطائفية أو السياسية. هذه السمعة جعلت منه رمزاً للاستقرار والانضباط في بلد كان يعاني من تفكك سياسي واجتماعي حاد، ما منح الجميع – من القوى السياسية إلى المواطنين العاديين – نوعاً من الثقة بأن الجيش بقيادة شهاب قادر على ضمان الأمن وحماية الدولة من الانزلاق إلى الفوضى أو الحرب الأهلية.

في هذا الإطار، استثمر شهاب هذه الميزة من خلال توظيف الجيش كقوة ضابطة في مناطق التوتر الطائفي، ولا سيما في مناطق الشمال والبقاع التي كانت تعاني من توترات مستمرة بسبب تشابك الولاءات الطائفية والعشائرية، والتي كانت تشكل تهديداً حقيقياً لوحدة الدولة اللبنانية واستقرارها. فقد استطاع الجيش تحت قيادته أن يُحافظ على دور محايد، بعكس بعض القوى السياسية التي كانت تغذي الانقسامات وتستثمر في الصراعات الطائفية لتحقيق مكاسب ضيقة. وبهذا، عمل شهاب على فرض سلطة الدولة في المناطق التي كانت عادة خارج نطاق السيطرة الفعلية للحكومة المركزية، ما أسهم في تعزيز دور الدولة وتقوية مؤسساتها الأمنية والإدارية. (16)

لكن تأثير الخلفية العسكرية لشهاب لم يتوقف عند دور الجيش في حفظ الأمن فحسب، بل تجاوز ذلك إلى كونه عنصراً رئيسياً في تنفيذ مشروعه السياسي والإداري الذي عُرف بـ"النهج الشهابي". فقد أدرك شهاب أن بناء دولة حديثة لا يتطلب فقط فرض الأمن، بل يحتاج إلى مؤسسات قادرة على العمل بكفاءة ونزاهة. لذلك، لجأ إلى تعيين مجموعة من الضباط الذين كانوا موالين له بشكل واضح، وارتكز على ولائهم المهني والتنظيمي، في مواقع إدارية واستشارية داخل الوزارات والمؤسسات الرقابية مثل مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي. هؤلاء الضباط، الذين عُرفوا بـ"الشهابيين"، لم يكونوا عسكريين بالمعنى التقليدي، بل كانوا أدوات تنفيذية لرؤية شهاب الإصلاحية، وركائز أساسية في مشروع بناء دولة المؤسسات. (17)

15 - ندى حسن فياض، الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان، مرجع سابق، ص 66.

16 - مروان حرب، الشهابية، حدود التحديث السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص 101-104.

17 - باسم الجسر، فؤاد شهاب، مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت 1998، ص 31.

وبفضل هؤلاء الضباط، تمكن شهاب من إطلاق برامج تنموية تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية التي كانت مهمشة لفترات طويلة، وتعزيز الرقابة على الأداء الإداري الحكومي، مما ساهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتقليل فرص المحسوبية والفساد. كما ساعد هذا التداخل بين البعد العسكري والمدني في إعادة تنظيم البنية التحتية للدولة، من خلال تنسيق أفضل بين السلطات المدنية والعسكرية، وخلق تجربة فريدة في تاريخ لبنان حيث لم يكن للجيش دور تنموي أو إداري سابقاً بهذا الحجم.

يمكن القول إن هذه الخطوة كانت سابقة ومبتكرة في السياق اللبناني، إذ أن المؤسسة العسكرية قبل عهد شهاب لم تكن مشاركة بشكل مباشر في تطوير أو إدارة مشاريع التنمية الداخلية، وكانت محصورة في جانب الأمن والدفاع فقط. أما شهاب فاستطاع، من خلال نهجه، أن يدمج المؤسسة العسكرية ضمن المشروع الإصلاحي للدولة، مما ساهم في تعزيز دورها كمؤسسة حيوية تعمل في خدمة الدولة بكافة أبعادها، وليس مجرد جهاز عسكري أو أمني. وهذا التداخل بين العسكري والمدني شكل تجربة فريدة تميزت بها فترة حكمه، وأسهمت في ترسيخ دعائم دولة مؤسسات رغم كل التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهها.

ثالثاً: رفض الحكم العسكري وتحديد دور الجيش

على الرغم من الخلفية العسكرية لفؤاد شهاب، إلا أنه تميز عن كثير من القادة العسكريين في المنطقة الذين وصلوا إلى السلطة خلال منتصف القرن العشرين، بعدم انزلاقه إلى نمط الحكم العسكري أو فرض قبضة أمنية مطلقة على البلاد. فقد أدرك شهاب، وبوعي سياسي عميق، أن لبنان ليس بلدًا يمكن حكمه بالحديد والنار، وأن تحويل الجيش إلى أداة قمع من شأنه أن يعمق الانقسامات الطائفية ويُضعف الأسس الهشة لوحدة الدولة. لذا، حرص بشدة على أن يبقى الجيش تحت قيادته مؤسسة وطنية محايدة، تؤدي دورها كـ"ضامن للنظام" وليس كحاكم أو قوة سياسية ذات نفوذ مباشر على الحكم. لقد عمل شهاب على تحقيق فصل واضح ودقيق بين مهام الجيش كمؤسسة مستقلة تحافظ على الأمن والاستقرار، وبين دور الرئاسة كسلطة سياسية تمارس الحكم عبر المؤسسات المدنية والقانونية. هذا الفصل كان خطوة مهمة في ظل واقع لبناني معقد، حيث لطالما كانت المؤسسة العسكرية عرضة لتجاذبات حزبية وطائفية. فرفضه لتسييس الجيش ورفضه تحويله إلى أداة بيد فئة سياسية أو طائفية معينة، سواء كانت من داعميه أو خصومه، أعطى للجيش مصداقية وأكسبه احتراماً واسعاً من مختلف الأطراف. (18)

مع ذلك، فإن هذا التوازن بين دور الجيش كضامن للنظام وحكم شهاب كرئيس مدني لم يكن خالياً من التحديات والانتقادات. فعلى الرغم من موقفه الرفض لتسييس المؤسسة العسكرية، إلا أن خصومه السياسيين لم يتوانوا عن اتهمه باستخدام بعض الضباط الموالين له لتعزيز نفوذه الإداري، خصوصاً في المؤسسات الرقابية التي كانت جزءاً من مشروعه الإصلاحي. وقد أثار هذا الأمر تساؤلات حول مدى حيادية الجيش في الواقع العملي، إذ بدأت بعض الفئات السياسية والصحافية تتحدث عن تحول الجيش، أو على الأقل بعض أجهزته، إلى أداة رقابة تراقب وتحاصر المجتمع السياسي والإعلامي، وهو ما استدعى ردود فعل متباينة بين مؤيدين ومعارضين.

كما أن دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة للجيش، مثل المكتب الثاني، في مراقبة الأوضاع السياسية كان موضوع جدل كبير، حيث رآها البعض ضرورة لحفظ الاستقرار في مجتمع لبناني هش ومفتت طائفيًا، بينما اعتبرها آخرون تمهيداً لفرض رقابة أمنية على الحريات السياسية، مما أضاف بعداً جديداً لتعقيدات العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني.

18 - سامي الخطيب، في عين الحدث خمسة وأربعون عاماً لأجل لبنان، مرجع سابق، ص 56.

باختصار، فإن شهاب استطاع בזكاء سياسي أن يحافظ على هبة الجيش كمرجعية وطنية محايدة، تمكن من خلالها المؤسسة العسكرية من أداء دورها الأساسي في حفظ الأمن والاستقرار، دون أن تتحول إلى سلطة سياسية أو أداة للقمع المباشر. ولكن، في الوقت نفسه، لم يكن هذا الدور خاليًا من التوترات والانتقادات التي انعكست في تساؤلات حول حيادية المؤسسة العسكرية، مما يبرز التحديات البنيوية التي تواجه أي قائد يسعى لتطوير دور الجيش في دولة متعددة الطوائف والتوازنات السياسية الدقيقة مثل لبنان.⁽¹⁹⁾

رابعاً: المكتب الثاني والدولة الأمنية: بين الاتهام والواقع

في إطار مشروع فؤاد شهاب لبناء دولة مركزية قوية، شكلت الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها المكتب الثاني، إحدى الأدوات الرئيسة لضمان تنفيذ السياسات الداخلية، وفرض الاستقرار بعد مرحلة طويلة من الانقسامات الطائفية والصراعات السياسية. إلا أن هذا الدور الأمني، رغم أهميته من الناحية الوظيفية، كان موضع جدل واسع من قبل النخب السياسية والإعلامية، لما ارتبط به من مراقبة صارمة للحياة العامة في لبنان. المكتب الثاني هو الجهاز الاستخباراتي التابع للجيش اللبناني، وكان في عهد شهاب أشبه بـ"العين الساهرة" للدولة على الحياة السياسية والإدارية. ومع أن دوره الأساسي كان أمنياً واستخباراتياً، تطوّر في عهد شهاب ليصبح جهازاً ذا نفوذ يتجاوز المهام العسكرية التقليدية، فامتد إلى:⁽²⁰⁾

- مراقبة الأحزاب السياسية، وخاصة تلك التي كانت تتبنى خطابات راديكالية أو قومية عربية.
- متابعة الصحافة والإعلام، عبر مراقبة ما يُنشر من مقالات أو تحقيقات تنتقد السلطة أو الجيش.
- رصد تحركات النقابات العمالية والمهنية، خصوصاً تلك التي كانت تُتهم بتلقي دعم خارجي أو بإثارة الشغب.

هذا التوسّع في الدور الاستخباراتي جعل من المكتب الثاني سلطة غير مرئية، تؤثر في السياسة والإعلام والمجتمع المدني، وهو ما زرع مخاوف من تحوّل الدولة من دولة مدنية إلى ما يشبه "الدولة البوليسية".

1- الانتقادات: اتهامات بتقييد الحريات وتقول أمني⁽²¹⁾

خصوم شهاب، خصوصاً من الأحزاب اليمينية أو الليبرالية مثل حزب الكتائب، رأوا في تنامي نفوذ المكتب الثاني خطراً على الديمقراطية اللبنانية. واعتبروا أن الدولة في عهده بدأت تتحوّل إلى ما يشبه "الدولة الأمنية"، حيث يتم قمع المعارضين بصمت، لا عن طريق الاعتقالات الواسعة، بل عبر التهريب والرقابة. كما اتُهم شهاب بأنه أرسى سابقة خطيرة في استخدام الأجهزة الأمنية للتأثير على الحياة السياسية، حتى لو لم يكن الهدف قمعياً بالمعنى الصريح، بل رقابياً وتنظيماً. وانتقدت الصحافة اللبنانية في تلك المرحلة وجود "عناصر للمكتب الثاني" داخل المؤسسات الإعلامية والإدارية، معتبرة أن ذلك يمثل تدخلاً مباشراً في حرية التعبير والتعددية السياسية.

2- موقف أنصار شهاب: الأمن أولاً لحماية الدولة⁽²²⁾

¹⁹ - نقولاً ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ط4، لا دن، بيروت 2015، ص 7.

²⁰ - المرجع نفسه، ص 11.

²¹ - نقولاً ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، مرجع سابق، ص 489 وما بعدها.

²² - نقولاً ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، مرجع سابق، ص 503 وما بعدها.

في المقابل، لم يُنكر أنصار شهاب وجود هذا الدور الأمني الموسع، لكنهم دافعوا عنه بشدة. في نظرهم، لم تكن الإجراءات الاستخباراتية ترفاً سلطوياً، بل ضرورة واقعية في ظل مجتمع تتغلب فيه الولاءات الطائفية والمناطقية على مفهوم الدولة، ويُحتمل فيه انفجار الأوضاع في أي لحظة. كان شهاب يرى أن الاستقرار شرط للإصلاح، وبالتالي، فإن الرقابة الاستخباراتية كانت بمثابة "ضبط إيقاع" للحياة السياسية، وليست خنقاً لها. كما أن هذا الدور جاء في سياق إقليمي مضطرب، حيث كانت الانقلابات العسكرية والأنظمة البوليسية تنتشر في دول الجوار (مصر، سوريا، العراق)، وكان الحفاظ على استقرار لبنان يمثل أولوية استراتيجية.

3- التوازن الصعب: دولة القانون أم دولة الرقابة؟

الجدل حول المكتب الثاني يعكس المفارقة الجوهرية في عهد شهاب: فهو الرئيس الذي أراد بناء دولة القانون، لكن اضطر في الوقت نفسه إلى استخدام أدوات استثنائية لضمان بقاء هذه الدولة. هذا التناقض البنيوي بين الطموح الديمقراطي والواقع الأمني جعل تجربته عرضة للتأويلات.

4- الأثر البعيد: إرث أمني مستمر

المكتب الثاني بقي فاعلاً حتى ما بعد عهد شهاب، واستمر في لعب دور حساس في مراقبة الحياة السياسية اللبنانية، خاصة خلال الستينات وبداية السبعينات. وتحول هذا الجهاز لاحقاً إلى نموذج أولي لأجهزة أمنية أخرى ستظهر لاحقاً في ظل الحرب الأهلية وخلال الهيمنة السورية على لبنان. بمعنى آخر، فإن تجربة المكتب الثاني في عهد شهاب لم تكن مجرد "واقعة زمنية"، بل شكلت نقطة تحول في فهم العلاقة بين الدولة والأمن والمجتمع في لبنان. كان المكتب الثاني في عهد فؤاد شهاب تجسيداً للفكرة التي تقول إن بناء الدولة في مجتمع مفكك طائفيًا قد يتطلب أدوات استثنائية. لكن هذه الأدوات، حين لا تُراقب، قد تتحول إلى أدوات سيطرة تتعارض مع قيم الدولة المدنية. بين من رأى فيه ضامناً للاستقرار، ومن اتهمه بإرساء دولة أمنية، يبقى دور المكتب الثاني أحد أبرز علامات الاستفهام في التجربة الشهابية، وربما أحد مفاتيح فهم التحديات التي لا تزال تواجه الدولة اللبنانية حتى اليوم.⁽²³⁾

خامساً: المؤسسة العسكرية كداعم إصلاحي... ومصدر للجدل

في المحصلة، شكّلت البنية العسكرية في عهد فؤاد شهاب عنصراً أساسياً من عناصر الحكم، ليس بوصفها قوة قمع، بل كأداة لتنفيذ سياسات إصلاحية وتنموية في بيئة سياسية طائفية غير مستقرة. كان الجيش، للمرة الأولى في تاريخ لبنان، شريكاً في بناء الدولة لا فقط في حمايتها، لكن هذا الدور بقي إشكالياً من حيث التوازن بين الأمن والحرية، بين الاستقرار والمساءلة. لقد أثبت شهاب أنه رئيس إصلاحي ذو رؤية، استخدم المؤسسة العسكرية بحكمة نسبية، لكنه لم ينجُ من الانتقادات بسبب حجم الاعتماد على الأجهزة الأمنية، وهي مسألة لا تزال تُطرح في قراءة تجربته حتى اليوم.

علو، أ. (د.ت). *المخابرات: فن رصد الخطر والتعامل معه*. الجيش اللبناني. تم الاسترجاع في 27 مارس 2025، من

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7>

جمع عهد فؤاد شهاب بين الطموح الإصلاحي والقيود البنيوية. فقد حاول بناء دولة حديثة ومؤسسية في بيئة سياسية طائفية تقليدية ومعقدة، مدعوماً بمؤسسة عسكرية قوية ولكن غير متغولة. ومع أن شهاب لم يتمكن من كسر النظام الطائفي، فإنه نجح في ترك بصمة واضحة على بنية الدولة اللبنانية، تُعد حتى اليوم نموذجاً يُستحضر عند الحديث عن "الدولة الممكنة" في لبنان.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن عهد الرئيس فؤاد شهاب شكّل لحظة مفصلية في تاريخ السياسة اللبنانية، حيث تداخلت البنية السياسية التقليدية ذات الطابع الطائفي مع مساعي جدية لبناء دولة المؤسسات والقانون. فقد واجه شهاب بنية سياسية معقدة، تقوم على المحاصصة والتوازنات الطائفية، حالت دون تحقيق إصلاحات جذرية رغم الجهود الحثيثة التي بذلها، لا سيما من خلال "الشهابية" كمشروع سياسي إصلاحي.

ومن جهة أخرى، لعبت البنية العسكرية، ممثلة خصوصاً بالمؤسسة العسكرية اللبنانية، دوراً بالغ الأهمية في تثبيت الاستقرار خلال تلك الفترة، خصوصاً بعد أزمة 1958، وشكّلت دعامة قوية لمشروع شهاب في مواجهة الفوضى والانقسامات السياسية. إلا أن هذا الدور، على الرغم من إيجابيته في جوانب معينة، أثار تساؤلات حول حدود تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وحول مآلات العلاقة بين السلطة المدنية والعسكرية في بلد يقوم على توازنات دقيقة.

لقد بيّن البحث أن فؤاد شهاب حاول أن يكون رئيساً إصلاحياً فوق الانقسام الطائفي، مستنداً إلى جهاز إداري وأمني حديث نسبياً، إلا أن معوقات البنية السياسية التقليدية، وتحفّظ الزعامات الطائفية، شكّلت حواجز حقيقية أمام تحقيق مشروعه بالكامل.

وعليه، يمكن القول إن عهد شهاب يعكس تجربة فريدة في التاريخ اللبناني، حاولت أن تصوغ سياسة داخلية مستقلة عن نفوذ الطوائف والمصالح الخارجية، بالاعتماد على مؤسسات الدولة، إلا أن هذه المحاولة ظلت محدودة بفعل توازنات القوى القائمة، مما يجعل من دراسة هذه المرحلة ضرورة لفهم أعمق للواقع السياسي اللبناني المعاصر.

المصادر والمراجع

الخليل، ع. ك. ح. (2021). *الطريق إلى الشهابية جديدة مفتحة... ومزيرة*. منشورات دار سائر المشرق.

فياض، ن. ح. (2011). *الدولة المدنية: تجربة فؤاد شهاب في لبنان*. منتدى المعارف.

شربل، غ. (2014). *لبنان: دفاتر الرؤساء*. دار رياض الرئيس للكتب والنشر.

ناصر، ن. (2008). *جمهورية فؤاد شهاب*. دار النهار.

سنو، ع. ر. (2008). *حرب لبنان 1975-1990: تفكك الدولة وتصعد المجتمع*. الدار العربية للعلوم والنشر.

الخطيب، س. (2008). *في عين الحدث: خمسة وأربعون عاماً لأجل لبنان (الجزء الأول)*. ردمك.

أبو صالح. (1998). *الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة*. المنشورات العربية.

الجرس، ب. (1998). فؤاد شهاب. مؤسسة فؤاد شهاب.

ناصر، ن. (2015). المكتب الثاني: حاكم في الظل (الطبعة الرابعة). لا دن.

ناصر، أ. (2017). التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان: أهم ملامحها وأنماطها. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (2). دمشق: سوريا.

علو، أ. (د.ت). المخابرات: فن رصد الخطر والتعامل معه. الجيش اللبناني. تم الاسترجاع في 27 مارس 2025، من <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7>

مرهج، ب. (2025، 14 آذار). المسيرة الشهابية: نجاحات لم تكتمل. الأخبار. تم الاسترجاع في 14 مارس 2025، من <https://www.al-akhbar.com/Opinion/348315>

مراد، أ. (2019، 4 كانون الأول). فؤاد شهاب: ثورة في الإدارة وتوازن في الحكم وانقلاب على الانقلاب - 2. القوات اللبنانية. تم الاسترجاع في 13 مارس 2025، من <https://www.lebanese-forces.com/2019/12/04/fouad-chehab-2/>